

أثر مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد على محددات جودة التقارير المالية بالتطبيق على البيئة الليبية

أسامة عياد رمضان جنقر

الملخص:

تناولت الدراسة أثر مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد على محددات جودة التقارير المالية بالتطبيق على البيئة الليبية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد على محددات جودة التقارير المالية محل الدراسة، وتمثل محددات الجودة في: منفعة المعلومات المحاسبية والشفافية وتماثل المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى هناك اتفاق أظهرته اختبارات الفروض للمشاركين في الدراسة (العاملين بالمصارف الليبية) حول وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) وذلك على محددات جودة "التقارير المالية"

ويوصى البحث، التغلب على أوجه القصور في تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية، من خلال دراسة مخاطر النظام.

Abstract:

The study deals with the impact of the applying resource planning systems' risks on quality determinants of financial reports by the application on Libyan environment, as it aimed to analyze the impact of applying resource planning systems' risks on quality determinants of the under study financial reports. The quality determinants are represented in: the benefit of accounting information, transparency and similarity of accounting information.

The study found that tested hypothesis by the participants in the study (employees of Libyan banks) have showed an agreement about the existence of a statistically significant effect for the risks of applying enterprise resource planning systems (ERP) and significant effect on the determinants of the quality of financial reporting.

The study recommends to overcome the shortage of the implementation of firm enterprise resource planning systems (ERP) to achieve accounting information quality of financial statements and reports, through studying the risks of system.

المقدمة ومشكلة البحث:

تميز البيئة المعاصرة للأعمال بالتزايد المطرد للاعتماد على نظم تخطيط موارد المنشأة Enterprise Resource Planning (ERP) في إدارة تدفق المعلومات، وذلك بهدف تحقيق مزايا تنافسية في البيئة المعاصرة، والتي تتميز بزيادة حدة المنافسة بين الشركات على المستويين المحلي والعالمي.^(١)

وعلى الرغم من أن نظم تخطيط الموارد (ERP) تم تقديمها منذ سنوات مضت، وتم تطبيقها في العديد من المنظمات، إلا أن بعضها فشل في تطبيق النظام لما يوجد به من مخاطر وعقبات توقف حجر عثرة أمام صانعي القرار، وأمام تطبيق أنظمة تخطيط موارد المنشأة والمتمثلة في البيئتين الداخلية والخارجية، كما أن هناك تحديات تكنولوجية وإدارية لتطبيق النظام (ERP).^(٢)

وعليه فان الفكر المحاسبي يحتاج إلى تقييم وتحليل تلك المخاطر من حيث أثرها على أهداف تلك النظم، والتي من أهمها تحقيق محددات جودة القوائم والتقارير المالية التي يتم الاعتماد على المعلومات الواردة بها بواسطة المستثمرين لاتخاذ قرارات رشيدة.

من هنا يرى الباحث دراسة أثر مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد على محددات جودة التقارير المالية بالتطبيق على البيئة الليبية.

أهداف البحث:

يهدف إلى دراسة تحليل أثر مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد على محددات جودة التقارير المالية محل الدراسة، وتمثل محددات الجودة في: منفعة المعلومات المحاسبية والشفافية وتماثل المعلومات المحاسبية.

أهمية البحث:

تناولت الدراسة واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تستحوذ على اهتمام في الفكر المحاسبي في الوقت الحاضر وهي نظم تخطيط موارد المنظمة ومخاطرها، نتيجة ندرة الدراسات النظرية والتطبيقية العربية لتطبيق النظام (ERP).

فرضيات البحث:

الفرض الرئيسي الأول:

"لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) على محددات جودة التقارير المالية "

الفرض الفرعي الأول: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) على منفعة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية ".

الفرض الفرعي الثاني: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) على الشفافية وتماثل المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية ".

حدود البحث:

يقتصر البحث على الشركات المساهمة المدرجة والمتمثلة في (قطاع المصارف) بسوق الأوراق المالية، بمدينة طرابلس.

خطة البحث:

تم تبوييب البحث إلى ثلاثة مباحث حيث خصص المبحث الأول لعرض ومناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، بينما ينال المبحث الثاني الإطار النظري لأثر العلاقة بين مخاطر نظم تخطيط الموارد ومحددات جودة التقارير المالية، أما المبحث الثالث الدراسة الميدانية، ثم عرض النتائج والتوصيات.



المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة ب موضوع البحث

١. دراسة Olsen and Saere, 2007 (عنوان^(٣))

ERP for SMEs – is proprietary software alternative?
وتهدف الدراسة إلى تطوير البرامج الاحتكارية لتوفير تكنولوجيا المعلومات باعتبارها بدليلاً أفضل لنجاح المشروعات بمختلف أنواعها.
وخلصت الدراسة إلى امتلاك وتطوير البرمجيات الحديثة (ERP) يجعل التنمية مستمرة بالمشروعات، وبالتالي على المشروعات توفير احتياجاتها من تكنولوجيا المعلومات لكي تدعم تطلعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢. دراسة Grant et al, 2008 (عنوان^(٤))

The effect of IT controls on financial reporting.

الهدف من هذه الدراسة هو تقصي أوجه القصور التي تحكم تكنولوجيا المعلومات IT، وتأثير في إعداد التقارير المالية بالشركات.
ومن ثم خلصت الدراسة إلى أن أوجه القصور للأخطاء المحاسبية لهذه التكنولوجيا لشركات (المحاسبة الإلكترونية) من حيث الاعتراف بالإيرادات والمستحقات والاستثمارات والخزينة والمخزون السمعي والمبيعات وتكلفة المبيعات وغيرها من البيانات المالية التي من خلالها يتم إعداد التقارير المالية للشركات.

٣. دراسة Pan et al, 2011 (عنوان^(٥))

Risks affecting ERP post -implementation Insights from a large Chinese manufacturing group.



و هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتقدير واستكشاف المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر بعد التنفيذ على المدى الطويل عند تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP).

وتوصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من مخاطر نظم تخطيط موارد المنشأة الحرجة المحددة كانت متجلزة في الثقافة التنظيمية والجوانب التجارية للشركة.

٤. دراسة (McGee and Yuan, 2012) بعنوان^(١)

Corporate governance and the timeliness of financial reporting: a comparative study of the People's Republic of China, the USA and the European Union.

والهدف من تلك الدراسة هو التوقيت المناسب لإعداد القوائم المالية، وهو إحدى سمات الإدارة الجيدة للشركات التي حددتها منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصينية قد استغرقت وقتاً أطول إلى حد كبير في إعداد التقارير المالية من الاتحاد الأوروبي والشركات الأمريكية.

٥. دراسة (الطالب، ٢٠١٤) بعنوان^(٢)

"أثر محددات تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة (ERP) في تحقيق النجاح التنظيمي - دراسة ميدانية بالتطبيق على هيئة موانئ البحر الأحمر بمحافظة السويس".

هدفت الدراس إلى التعرف على الجوانب الفكرية لنظم تخطيط الموارد من حيث المفهوم، وتحليل العوامل المؤثرة على نجاح تطبيقه في هيئة موانئ البحر الأحمر بالسويس.



وقد توصل البحث إلى النتيجة التالية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة (ERP) محل الدراسة وتحقيق النجاح التنظيمي لهيئة موانئ البحر الأحمر.

٦. دراسة (Rajnoha, et al , 2014) بعنوان^(٨)

Business information systems: research study and methodological proposals for ERP implementation process improvement

والهدف الرئيسي من الدراسة هو زيادة فاعلية تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة في الشركات الصناعية، والحاد من المخاطر المرتبطة بفشل تطبيق نظم تخطيط الموارد، وخلق منهجية مناسبة لتطبيق النظام داخل الشركات الصناعية، ثم تحليل المناهج النظرية لتطبيقه.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وهي:

أ- نظم (ERP) وتمثل تغييراً كبيراً للشركة، وتعمل على تحسين القدرة التنافسية .

ب- المنهجية المتبعة لتطبيق النظام (ERP) هي عامل مهم لجودة التطبيق.

ت- للعائد على الاستثمار من تطبيق نظم (ERP) أهمية خاصة لمديري الشركات وموظفيها.

ث- تم تحليل مخاطر تطبيق نظم (ERP) فيما يتعلق بمراحل مختلفة من دورة حياة الشركة.

من استعراضه السابق للدراسات السابقة يستنتج الباحث ما يلى:

أ- أشارت دراسة Olsen and Saere, 2007 إلى امتلاك وتطوير البرمجيات الحديثة (ERP) يجعل التنمية مستمرة بالمشروعات، وبالتالي على المشروعات توفير احتياجاتها من تكنولوجيا المعلومات لكي تدعم تطلعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكما اضافت دراسة (الطال، ٢٠١٤) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تطبيق نظم تخطيط



موارد المنظمة (ERP) محل الدراسة وتحقيق النجاح التنظيمي لهيئة موانئ البحر الأحمر.

أكّدت دراسة كلاً من (Pan et al, 2011) ودراسة (Rajnoha, et al, 2014) إلى أنّ الغالبية العظمى من مخاطر نظم تخطيط موارد المنشأة الحرجة المحددة كانت متجلّزة في الثقافة التنظيمية والجوانب التجارية للشركة، والمنهجية المتّبعة لتطبيق النّظام (ERP) هي عامل مهم لجودة التطبيق.

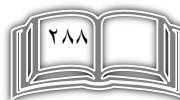
ت- تبين من دراسة (Grant et al, 2008) أوجه القصور للأخطاء المحاسبية لهذه التكنولوجيا لشركات (المحاسبة الإلكترونية) من حيث الاعتراف بالإيرادات والمستحقات والاستثمارات والخزينة التي من خلالها يتم إعداد القوائم والتقارير المالية، ودراسة (McGee and Yuan, 2012) إلى أن الشركات الصينية قد استغرقت وقتاً أطول إلى حد كبير في إعداد التقارير المالية من الاتحاد الأوروبي والشركات الأمريكية.

٧. ومن هنا يتضح دراسة وتحليل مخاطر تطبيق نظم تخفيط الموارد ومحددات جودة التقارير المالية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لأثر العلاقة بين مخاطر نظم تخطيط الموارد ومحددات جودة التقارير المالية

المقدمة:

خلال العقود الماضية ومع زيادة عدد وحجم الشركات أصبحت تكنولوجيا المعلومات ذات أهمية متزايدة من خلال نظم معلومات متكاملة حديثة (نظم تخطيط موارد المنشأة) لما يتطلبه الوضع التنافسي للشركات، ولكن مشكلة



المخاطر التي تشوب نظم تخطيط الموارد وما ينشأ منها العديد من السلبيات من أهمها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية.

أولاً: نظم تخطيط الموارد مفهومه وخصائصه ومكوناته:

وعرفت دراسة (Davenport, 1998) نظم تخطيط الموارد بأنها "مجموعة من تطبيقات الحاسب الآلي توفر كل المعلومات التي تحتاجها المنشأة، وتخدم كل المجالات الوظيفية داخل الشركة مثل المحاسبة، عمليات التصنيع، المبيعات ، التسويق، الموارد البشرية، و تستند إلى قاعدة بيانات مركزية"^(٩).

وهناك العديد من الخصائص ذكر أهمها:

١. يعتبر التكامل من أهم الخصائص المميزة لنظم تخطيط موارد المنشأة^(١٠)

٢. تعتبر نظم (ERP) أكبر من أي برنامج تطبيقات أعمال تقليدية من عدة مناظير أهمها: المنظور التقني أو التكنولوجي ومنظور الاتصال.

٣. هناك منهجان لتنفيذ الاستراتيجيات المختلفة لنظم تخطيط موارد المنشأة

وهما:^(١١)

المنهج الأول: بما أن المنظمات تحتاج إلى إعادة هندسة للعمليات التجارية.

المنهج الثاني: هو التخصيص للبرامج لتناسب العمليات التي قد تبطئ من عمليات المنشأة.

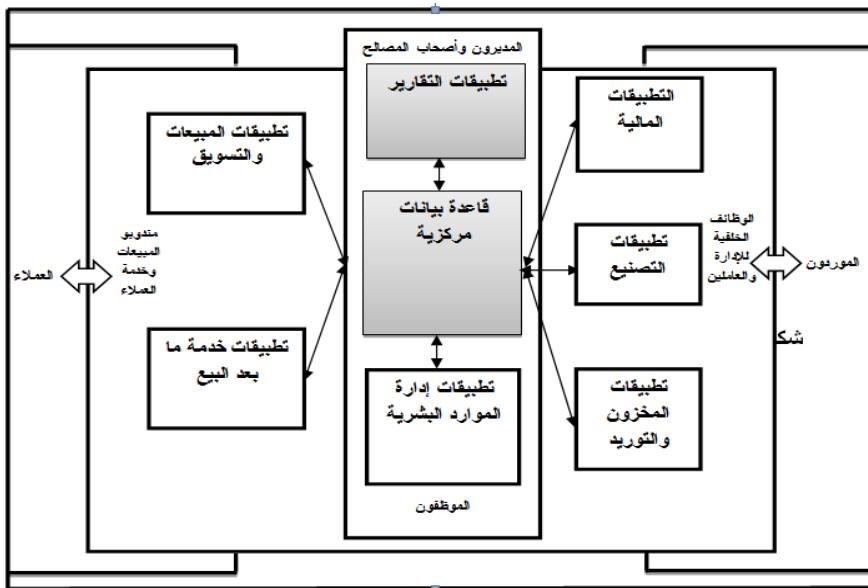
١. إن تنفيذ نظم تخطيط موارد المنشأة قد نما وتطور ليصبح واحداً من أهم الشركات الاستشارية المهمة.^(١٢)

٢. لأنظمة تخطيط موارد المنشأة قاعدة بيانات عامة تربط من خلالها كل النظم في جميع أنحاء المنشأة.^(١٣)

وتتمثل مكونات نظم تخطيط موارد المنشأة: من مجموعة من التطبيقات – حزم البرامج – في حين أن كل تطبيق مسئول عن وظيفة خاصة داخل المنشأة، وبإمكان المنشآت شراء التطبيقات إما بصورة كاملة للنظام أو شرائها بصورة منفردة، وذلك بما تطلبه حاجة الشركة، وإمكانيتها المادية. ويبيّن الشكل التالي الهيكل العام للنظام^(١٤)



شكل رقم (١) الهيكل العام لنظم تخطيط الموارد



ثانياً: عوامل المخاطرة المرتبطة بتنفيذ نظم تخطيط الموارد المرتبط بمشروع الشركة القائم: ^(١٥)

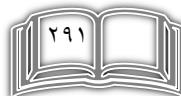
الجدول رقم (١)

عوامل المخاطرة المرتبطة بتنفيذ نظم تخطيط الموارد المرتبطة
بمشروع الشركة القائم

أبعاد المخاطر	عوامل المخاطر	عوامل فرعية، المشاكل، اخرى
البعد التنظيمي	عدم فاعلية التكبير والتخطيط	- القصور في وضوح الرؤية، وفي إستراتيجية نظام المعلومات - غياب التحليل والتخطيط الاستراتيجي



<ul style="list-style-type: none"> - عدم وجود تفاهم بين نظم تخطيط موارد المنشأة واستراتيجية المنشأة بسبب الغموض. - قلة ملاءمة استثمارات نظم تخطيط الموارد. 	الاستراتيجي	
<ul style="list-style-type: none"> - عدم الملاءمة مع الهيكل التنظيمي والعمليات وبيانات المستخدم. - قصور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. - الاستعداد لـتكنولوجيا جديدة ومقاومة التغيير. - عدم كفاءة الموارد. - مدي أو حجم التغيير. 	عدم الملاءمة التنظيمية	
<ul style="list-style-type: none"> - عدم الملاءمة في تقييم والمقارنة بين حزمة تخطيط موارد المنشأة والنماذج المختلفة. - عدم ملاءمة ومناسبة التقييم والمقارنة بين البائعين لنظم تخطيط موارد المنشأة. 	عدم ملاءمة تحديد نظم تخطيط الموارد	
<ul style="list-style-type: none"> - انخفاض و عدم ثبات دعم و مشاركات الادارة العليا. - انخفاض رؤية التعلقات الإدارية والموظفين. - عدم ملاءمة المهارات وفريق المشروع. - قصور و عدم ملاءمة المشروع للمنشأة. 	انخفاض دعم، أو عدم وجود دعم من الادارة العليا	
<ul style="list-style-type: none"> - تغير و تمايز الثقافات والعادات. - قصور في تكنولوجيا المعلومات وحدود اللغة. - عدم استقرار التغييرات التنظيمية. - السياسات لها اثر سلبي على المشروع. 	القضايا البيئية والثقافية	



<ul style="list-style-type: none"> - قصور و عدم معرفة أو عدم وضوح معايير نجاح المشروع. - عدم ملاءمة منهجيات إدارة المشروع المستخدمة. - ضعف تخطيط المشروع، وعدم وضوح النطاق. - عدم ملاءمة تقدير جدولة المشروع وإدارة مخاطرها. - عدم ملاءمة وضعف تصميم عمليات المشروع وعملية الرقابة. - الضعف في تقدير الموارد المطلوبة. - القصور و عدم وضوح مقاييس ثابتة للأداء. 	<p>عدم فاعلية مارسات وأساليب إدارة المشروع</p>	<p>البعد الإداري</p>
<ul style="list-style-type: none"> - القصور في تحديد وتعريف الأهداف. - الأهداف غير متفق عليها، وكذلك تكرار تغييرها. - الفشل في إدارة المستخدمين وتوقعات المساهمين. 	<p>سوء السلوك الإداري</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - التقدير بأقل مما يجب لجهود التغييرات الإدارية. - ضعف تصميم التغيير في الهيكل التنظيمي. - قصور و ضعف آليات التغييرات الإدارية. - عدم كفاءة استخدام التغيير التكتيكي. 	<p>عدم ملاءمة التغييرات الإدارية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - معدل تكرار المديرين، والقصور التمكين الإداري 	<p>ضعف القيادة</p>	



<ul style="list-style-type: none"> - عدم وجود الدافعية أو الافتقار إليها، والعقبة الفنية. - عدم ملاءمة المواقف والتراخيص، وأثر القيادة. - القصور في معقولية مجموعة المهارات والاتصالات. 		
<ul style="list-style-type: none"> - ضعف الموازنة والتقديرات، وعدم كفاءة وفاعلية رقابة التكاليف، وتجاهل أو عدم فهم التكاليف الخفية. - عدم إتاحة واستقرار الأموال. 	عدم ملاءمة الإدارة المالية	
<ul style="list-style-type: none"> - عدم وجود عدد كبير من الوحدات التنظيمية. - تقسيت عمليات المنشأة. - الفشل في تبسيط عمليات المنشأة الأساسية. - الفشل في استخدام عمليات المنشأة ومنهجياتها. 	عدم ملاءمة إعادة هندسة عمليات المنشأة	البعد التشغيلي
<ul style="list-style-type: none"> - القصور في خطة التدريب. - عدم كفاءة التدريب والمهارات. - عدم ملاءمة إعادة تصميم الوظائف. 	عدم ملاءمة التعليمات والتدريب	
<ul style="list-style-type: none"> - القصور في تخطيط الاتصال. - القصور في التنفيذ لكل العاملين في المنشأة. - عدم كفاءة وفاعلية مستندات التقرير والرقابة. - عدم كفاءة وفاعلية الاستخدام المناسب لوسائل الاتصال. 	عدم كفاءة نظم الاتصالات	
<ul style="list-style-type: none"> - عدم استخدام الخدمات الاستشارية. 	عدم وفاعلية	

<ul style="list-style-type: none"> - عدم ملاءمة تحديد و اختيار الاستراتيجيات. - قصور المهارات والخبرات والتعارض في المنافع. - القصور في المعرفة بالصناعة. 	<p>الخدمات الاستشارية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - الفشل في استخدام البائعين لأدوات التطوير. - عدم ملاءمة دعم البائعين. - انخفاض جودة خدمات البائعين و عددهم. 	<p>عدم ملاءمة و معقولية موردي تكنولوجيا المعلومات والأداء</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - ضعف التخطيط و عدم صحة وضوح متطلبات النظام. - تعارض متطلبات النظام و ضعف التكامل بين النماذج. - عدم فهم المتطلبات واستمرار تغير متطلبات النظام - صعوبة تحديد مدخلات و مخرجات النظام. 	<p>عدم ملاءمة قدرات أنظمة تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>البعد التكنولوجي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ عدد كبير من النماذج. - تعقد النظم لاتساع نطاق البرمجيات. - ضعف إدارة البيانات و قضايا دقتها. 	<p>التعقد التقني</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في بناء قاعدة لأنظمة القانونية. - عدم ملاءمة تحليل و تحويل البيانات، و افتقاد البيانات - عدم ملاءمة التحول لأنظمة القانونية إلى 	<p>عدم ملاءمة إدارة الأنظمة القانونية</p>	



نظام تخطيط موارد المنشأة الجديد، و القصور في استراتيجية التحول.		
<ul style="list-style-type: none"> - القصور في تنميـت المعلومات والبيانات، أو فاعـلية أدوات تحويل المعلومات والبيانات. - الفشـل في عدم ملاءـمة الاعتبارات الخاصة بـتكـامل أنـظمة نـظم تـخطـيط موـارد المـنشـأة لـأنـظـمة التـحلـيل وـالتـصـمـيم. 	القصور في مشاركة المعلومات	
<ul style="list-style-type: none"> - انـخفـاض التعاون بين المستـخدمـين وـالـتعـارـض بيـنـهـم. - مقـاومـة المستـخدمـين لـلتـغـيـير وـالـقـصـور في الدـاوـع وـالـمـكـافـآت. - لا تـوجـد تـعاـقدـات للمـسـتـخدـمـين لـلمـشـروـع. - القـصـور في مـشارـكة المستـخدمـين لـتحـلـيل المتـطلـبات. - المـعـقـدـات السـيـئة نحوـ المـشـروع. 	انـخفـاض الاستـخدـام	الـبعـد الشـرـى
<ul style="list-style-type: none"> - نـقص الأـفـرـاد، وـتـكرـار الاستـخدـام داخـل فـريـق المـشـروع. - عـدـم مـلاـعـمة الـهـيـئـة، وـالـقـصـور في تـطـبـيق المـعـرـفـة. - الضـعـف فيـ الـخـبرـات الفـنـيـة وـفي فـريـق الـعـمل. 	ضـعـف المـشـروع وـتشـكـيلـه لـلمـهـارـات	
<ul style="list-style-type: none"> - ضـعـف الثـقـة، وـتـكرـار التـعـارـض بيـن أـعـضـاء فـريـق المـشـروع. - القـصـور فيـ التـعاـون بيـن الأـقـاسـم. - التـعـارـض بيـن المـسـتوـيـات التنـظـيمـيـة المـخـتـلـفة. 	عدـم مـلاـعـمة عـلـاقـة المـسـاـهمـيـن بـالـإـدـارـة	



<ul style="list-style-type: none"> - المخاطر السياسية ، واختفاء المعلومات. - ضعف الرقابة من خلال الاستشاريين والبائعين والمعاقدين. - الضعف والقصور في دعم المستويات الإدارية الوسطى. - الفشل في الأخذ في الاعتبار متطلبات وتوقعات المساهمين الخارجيين والعملاء. 		
<ul style="list-style-type: none"> - الضعف في تحديد العقود، وعدم كفاءة وفاعلية إدارتها. - الفشل في الأخذ في الاعتبار المتطلبات القانونية لعمليات إعادة هندسة العمليات الخاصة بالمنشأة. 	المخاطر القانونية والتنظيمية	أبعاد متعددة (آخر)
<ul style="list-style-type: none"> - التنوع والتعدد التنظيمي، وتنوع القواعد. - الحكم الذاتي لفريق المشروع، والسفر بين المواقع المختلفة. - التعارض بين العمليات النمطية واختلاف العادات والثقافات. - اختلاف الممارسات القانونية عبر موقع المشروع. - اختلاف خبرات مستخدمي تكنولوجيا المعلومات. 	قضايا في موقع متعددة	

ثالثاً: محددات جودة التقارير المالية:
ولخدمة أغراض الدراسة في هذا الجزء سوف يتضمن ما يلى:

(١) عناصر منفعة المعلومات المحاسبية

حدّ مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" عناصر منفعة المعلومات المحاسبية عنصرين أساسين هما: المصداقية والملاءمة.^(١٦)

أ- مفهوم المصداقية ومحدداتها:

تعنى المصداقية أن يكون مستخدمو المعلومات مطمئنون للمعلومات المحاسبية، ويمكنهم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات اللازمة.^(١٧)

أ- صدق التعبير: بمعنى أن تعبّر المعلومات عن الأحداث الخاصة بها بصورة آمنة.

ب- قابلية التحقق: أي إمكانية الوصول إلى نفس المعلومات أو النتائج حتى وإن تعدد الأشخاص في حالة استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في القياس.

ت- القابلية للمقارنة: وتعنى قدرة المعلومات المحاسبية على المقارنة بين الفترات المالية المختلفة.

ث- الموضوعية: وهي من أهم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، ويرغب متذوق القرارات أو المستخدمون في أن تكون هذه المعلومات بسيطة وسهلة ومنطقية، ويمكن فهمها.

ب- مفهوم الملاءمة ومحدداتها:

حتى تكون المعلومات المحاسبية التي تنتجها القوانين والتقارير المالية ناجحة وذات جدوى فينبغي أن تتصف بخاصية الملاءمة لتلبية احتياجات متذوق القرارات الاستثمارية. وتتمثل محددات الملاءمة فيما يلى:^(١٨) التوقيت المناسب، القدرة الاعتمادية، القدرة التنبؤية.

(٢) دور شفافية المعلومات بالتقارير المالية في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات:

تلعب شفافية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة دوراً مهماً في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق سواء بين إدارة المنشأة والمستثمرين، أو بين المستثمرين أنفسهم. وتجدر الإشارة بداية إلى أن حالة عدم تماثل المعلومات وخصوصاً بين إدارة الشركة والمستثمرين لا يمكن بحال من الأحوال القضاء عليها بالكامل سواء من خلال الإفصاح الذي تتضمنه التقارير المالية، أو من خلال غيره من الوسائل.^(١٩)

ولكن التوسع في مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية يخفض من احتمالية عدم تماثل المعلومات، إلا أنه من المؤكد أنها تؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال، كما وجدت دراسات أن المنشأة التي لديها شفافية أكثر في بياناتها المالية تحقق مستويات منخفضة في تكلفة رأس المال. وعليه لابد من التوسع في الإفصاح الكامل ليشمل أيضاً هيكل ملكية المنشأة بهدف القضاء على عدم تماثل المعلومات، وتعزيز السيولة في السوق.^(٢٠)

رابعاً: أثر مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد على محددات جودة التقارير المالية:

ونتيجة لعدد مخاطر نظم المعلومات الحديثة (نظم تخطيط موارد المنشأة)، فإنها تؤثر من خلال نقطتين أساسيتين على محددات جودة التقارير المالية، وتمثلان في:

١- مصداقية المعلومات المحاسبية، وملاءمتها باعتبارها أحد عناصر منفعة المعلومات المحاسبية مما لا يتحقق تطبيق نظم تخطيط الموارد لأهداف التقارير المالية كما جاءت في دراسة (الرشيدى) إلى:^(٢١)

- الهدف العام للتقارير المالية ذات الغرض العام هو توفير معلومات مالية عن المنشأة.



- توفير معلومات تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين .
 - يجب أن توفر التقارير المالية معلومات حول التغيرات في الموارد، والالتزامات.
 - يجب أن توفر التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمنشأة.
 - يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات حول التدفقات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية.
 - يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن التغير في الموارد الاقتصادية.
- ٢- على شفافية وتماثل المعلومات المحاسبية من خلال مواجهتها عدة أمور تحد منها أهمها:^(٢)
- هناك تكلفة لإعداد المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وعرضها.
 - تمثل ردود فعل الأطراف الخارجية للمنشأة (ومن بينهم المستثمرون، والدائنوون) في منظمات الأعمال في الدول النامية أحد القيود على الشفافية.
 - قد يكون الإفصاح عن الخطط المستقبلية سلبياً على المنشأة لوصولها للمنافسين واستفادتهم منها على حساب المنشأة، وبالتالي يكون قيداً على مستوى الشفافية.

كما يضيف الباحث أمرين آخرين يقيد أن الشفافية؛ أولهما: فقدان المعلومات المحاسبية (المصداقية والملاعمة) وراء مخاطر تطبيق نظم تحطيم الموارد؛ لأن خاصية جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية مستخدмиها أساس لتحقيق الشفافية المالية.
وثانيهما: هو أنه قد تحدث مشكلة ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية ، أي عدم تناسق وتكافؤ المعلومات.



المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

تناولت الدراسة النظرية في الفصول السابقة من البحث تأصيلاً علمياً لجوانب الفرض النظري، والاتجاه بالبحث نحو وجهة نظر معينة قابلة للاختبار، ويعتمد الجانب العملي على أسلوب الدراسة الميدانية من خلال إعداد استماره استقصاء مكونة من مجموعة أسئلة توجه إلى عينة من مجتمع البحث.

أولاً: مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المدرجة والمتمثلة في (قطاع المصارف) بسوق الأوراق المالية الليبي بمدينة طرابلس، أما عينة البحث، تم اختيار العاملين بالمصارف المدرجة بسوق المال الليبي، وهم بالتحديد (المحاسبون الماليون، والمراجعون، والإداريون) لكونهم الأقرب لنظام (ERP) من وجهة نظر الباحث، واعتماداً على جداول العينات الإحصائية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)

ردود استمارات (الاستبيان) الموزعة على المشاركين بالدراسة

ر.م	قطاع المصارف	عدد العاملين	العينة والاستمار الموزعة	عدد الردود	الفاقد	نسبة الاستجابة الكلية
١	صرف الجمهورية	1155	151	135	16	
٢	صرف الصحارى	605	79	70	9	
٣	صرف التجارة والتنمية	110	15	13	2	



	2	16	18	140	مصرف السريا	٤
	7	64	71	546	مصرف الوحدة	٥
%89.2	36	298	334	2556	المجموع	

ثانياً: اختبار الفرض الاحصائي:

الفرض الرئيسي الأول:

ينص الفرض الرئيسي الأول من فروض الدراسة، والذي تمت صياغته في صورة فرض العدم على أنه "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) على محدودات جودة التقارير المالية". حتى يمكن الباحث من اختبار الفرض فقد قام بتقسيمه إلى فرضين فرعيين كالتالي:

الفرض الفرعى الأول:

ينص على أنه "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) على محدودات منفعة المعلومات المحاسبية". حتى يمكن الباحث من اختبار الفرض الفرعى الأول من الفرض الرئيسي الأول فقد قام باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear regression analysis وذلك باستخدام طريقة المرربعات الصغرى (OLS)، بالإضافة إلى اختبارات مقدرات الانحدار (t)، (f)، وبعض اختبارات التحقق من شروط المرربعات الصغرى، وكانت نتائج التحليل الإحصائي للباحث كما يلي:



المتغير التابع: محدّدات منفعة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (٣)

اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط لفرض الفرعي الأول للعاملين

قيمة ديرين واتسون Dw	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالي	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة t	معامل الانحدار	المتغير المستقل
1.744	0.363	معنوي	0.0	6.7	0.388	مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد ERP

جدول رقم (٤)

تحليل التباين ANOVA لفرض الفرعي الأول للعاملين

معامل التحديد r^2	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة F	درجات الحرية	مصادر الاختلاف
13.2%	معنوي	0.0	44.94	1 296	الانحدار الباقي

قيم جدولية مستخرجة من جداول DW D1 = 1.644 Du = 1.682

ومن النتائج السابقة يتضح للباحث ما يلي:

1. كانت قيمة مستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار معامل ارتباط بيرسون، وكذلك معامل الانحدار للعلاقة بين مخاطر تطبيق نظم تخطيط



- الموارد (ERP) ومحددات المنفعة أقل من قيمة مستوى الدالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) على محددات المنفعة في فئة العاملين بالمصارف.
٢. كانت إشارة كل من معامل ارتباط بيرسون، وكذلك معامل الانحدار في النموذج الوارد إشارة موجبة، وهذا يعني أنه يوجد تأثير طردي في نفس الاتجاه لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) ومحددات المنفعة.
 ٣. كانت قيمة مستوى الدالة في الجدول الخاص باختبار جودة النموذج الكلي ANOVA وكذلك اختبار F أقل من قيمة مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وهذا يعني أن الباحث يمكنه الاعتماد على نتائج العينة محل الدراسة، بالإضافة إلى إمكانية تعليم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.
 ٤. كانت قيمة معامل التحديد $r^2 = 13.2\%$ فقط، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) مسؤولة عن تفسير ما نسبته 13.2% من التغيرات التي تحدث في محددات المنفعة وترجع النسبة الباقية إلى أثر العوامل الأخرى، بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error.
 ٥. للتحقق من افتراضات المربعات الصغرى:
- أ. كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون $Dw = 1.744$ ، وذلك لاختبار مشكلة الارتباط الخطي بين الأخطاء، وبالنظر إلى هذه القيمة نجد أنها تقع بين القيمتين الجدوليتين (D_u , D_l) وهذا يعني أنه لا توجد مشكلة الارتباط الخطي Auto correlation.
- ما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الفرعي الأول العدمي، وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد ERP على محددات المنفعة بالمصارف المدرجة بسوق المال الليبي".

الفرض الفرعى الثاني: وينص على أنه "لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد ERP على الشفافية وتماثل المعلومات".
وحتى يتمكن الباحث من اختبار الفرض الفرعى الثاني من الفرض الرئيسي الأول فقد قام باستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple linear regression analysis وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، بالإضافة إلى اختبارات مقدرات الانحدار (t) ، (f) ، وبعض اختبارات التحقق من شروط المربعات الصغرى، وكانت نتائج التحليل الإحصائي للباحث كما يلى:
المتغير التابع: الشفافية وتماثل المعلومات.

جدول رقم (٥)

اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الفرعى الثاني

قيمة ديربن واتسون Dw	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالي	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة t	معامل الانحدار	المتغير المستقل
1.658	0.483	معنوى	0.0	9.49	0.568	مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد ERP

جدول رقم (٦)

تحليل التباين ANOVA للفرض الفرعى الثاني

معامل التحديد r^2	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة F	درجات الحرية	مصادر الاختلاف
23.3%	معنوى	0.0	90.16	1 296	الانحدار البواقي

قيم جدولية مستخرجة من جداول Du=1.682 DW Dl=1.644



من النتائج السابقة يتضح للباحث ما يلي:

١. كانت قيمة مستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار معامل ارتباط بيرسون، وكذلك معامل الانحدار للعلاقة بين مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد ERP للشفافية وتماثل المعلومات أقل من قيمة مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد ERP على الشفافية والتماثل في فئة العاملين بالمصارف.
٢. كانت إشارة كل من معامل ارتباط بيرسون، وكذلك معامل الانحدار في النموذج الوارد إشارة موجبة، وهذا يعني أنه يوجد تأثير طردي في نفس الاتجاه لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد ERP والشفافية والتماثل.
٣. كانت قيمة مستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار جودة النموذج الكلي ANOVA، وكذلك اختبار F، أقل من قيمة مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وهذا يعني أن الباحث يمكنه الاعتماد على نتائج العينة محل الدراسة، بالإضافة إلى إمكانية تعليم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.
٤. كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = 23.3\%$ فقط، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في مخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد ERP مسؤولة عن تفسير ما نسبته 23.3% من التغيرات التي تحدث في الشفافية والتماثل، وترجع النسبة الباقية إلى أثر العوامل الأخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي random error.
٥. للتحقق من افتراضات المربعات الصغرى:
 - ـ أـ كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون $Dw = 1.658$ ، وذلك لاختبار مشكلة الارتباط الخطي بين الأخطاء، وبالنظر إلى هذه القيمة نجد أنها تقع بين القيمتين الجدوليتين (Dl, Du) ، وهذا يعني أنه لا يمكن الجزم بوجود مشكلة الارتباط الخطي Auto correlation ومما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الفرعي الثاني العددي، وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت علي أنه "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة



إحصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد ERP على الشفافية والتماثل في فنة العاملين بالمصارف الليبية"

وهد مما يدل على نتيجة مفادها": قبول الفرض البديل والذي ينص على أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) وذلك على محددات جودة التقارير المالية"

النتائج والتوصيات:

لعل من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة وتحليل النتائج المجمعة المستقاة من إجابات المستقصين ما يلى:

١. في ظل الظروف والتطورات الراهنة في الحياة الاقتصادية، وظهور اتجاهات حديثة لنظم المعلومات المحاسبية من بينها نظم تخطيط موارد المنشأة، والتي تشوبها عدة مخاطر تؤثر على محددات جودة التقارير المالية حسب ما أوضحته الدراسة.
٢. أوضحت الدراسة، أن فقدان محددات منفعة المعلومات المحاسبية (المصداقية – الملاءمة) من مخاطر تطبيق النظام مما يقيّد تحقيق الشفافية في القوائم المالية، وعدم تماثل المعلومات.

هناك اتفاق أظهرته اختبارات الفروض للمشاركين في الدراسة (العاملين بالمصارف الليبية) حول وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) وذلك على محددات جودة التقارير المالية" ويوصى البحث، التغلب على أوجه القصور في تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية، من خلال دراسة مخاطر النظام.



المراجع:

- (1) Mehrjerdi, Y. Z., " Enterprise resource planning risk and benefit analysis" **Business Strategy Series** (Vol.11.No.5 ,2010),pp308-324.
- (2) **For more details can refer:**
- Hakim, A., and Hakim, H.,"A practical model on controlling the ERP implementation risks", **Information Systems**, (Vol 35, 2010),p204.
 - Law, C. C. H.,and Ngai, E. W. T.," ERP systems adoption: An exploratory study of the organizational factors and impacts of ERP success" **Information and Management**, (44, 2007). P418.
 - Chand, D., Hachey, G., Hunton, J., Owhoso, V., and Vasudevan, S.," A balanced scorecard based framework for assessing the strategic impacts of ERP systems", **Computers in Industry**,(56, 2005), p579.
- (3) Olsen, K. A., and Saetre, P., " ERP for SMEs - is proprietary software an alternative?", **Business Process Management Journal**, (Vol. 13,N 3,2007) , pp379 – 389.
- (4) Grant, G. H., Miller, K. C., and Alali, F., "The effect of IT controls on financial reporting", **Managerial Auditing Journal**, (Vol. 23 N. 8,2008), pp 803 – 823.
- (5)Pan, K., Nunes, M. B., and Peng, G. C., " Risks affecting ERP post-implementation- Insights from a large Chinese manufacturing group" **Journal Of Manufacturing Technology Management**,(Vol.22 No.1,2011),PP 107-130
- (6) McGee, R. W., and Yuan, X. , " Corporate governance and the timeliness of financial reporting: a comparative study of the People's Republic of China, the USA and the European Union ",Corporate governance and **Journal Of Asia Business Studies** ,(Vol. 6 No.1 ,2012) pp5-17 .



(٧) (الطالب، عبدالله عبدالله أحمد، "أثر محددات تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة (ERP) في تحقيق النجاح التنظيمي- دراسة ميدانية بالتطبيق علي هيئة موانى البحر الأحمر بمحافظة السويس"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الثالث، ٢٠١٤)، ص ص ٥٩٦، ٦٢٨.**

(8) Rajnoha, R., Kádárová, J., Sujová, A., and Kádár, G., "Business information systems: research study and methodological proposals for ERP implementation process improvement" **Procedia - Social and Behavioral Sciences** (109, 2014) pp 165-170

(9) Davenport, T. H., " Putting the Enterprise into the Enterprise System

(10) **For more details can refer:**

- Koh, S.C.L., Simpson, M., and Padmore, J., "An exploratory study of enterprise resource planning adoption in Greek companies" **Industrial Management & Data Systems**,(Vol. 106 ,N 7,2006) p1036.

- Berchet, C., and Habchi, G., "The Implementation and deployment of an ERP system: An industrial case study" **computers in industry** (2005) pp 588.

(11) Elragal, A. A., and Al-Serafi, A. M., "The effect of ERP system implementation on business performance: An exploratory case- study" **communications of the IBIMA**,(Vol. 10 ,N 4,2004), p375.

(12) **For more details can refer:**

- Leary, D. F. O. , " Knowledge management across the enterprise resource planning systems life cycle" **International Journal of Accounting**, (2002), p100.

- Shehab, E. M., Sharp, M. W., Supramaniam, L., and Spdding, T. A., "Enterprise resource planning An integrative review" **Business Process Management Journal**,(2011), p3.

(13) Jackling, B., Spraakman, G., "The Impact of Enterprise resource planning on Management accounting: an Australian study", (2005), p3
<http://www.uhu.es.com>.



(14) For more details can refer:

- Davenport, T. H., **Op. Cit**, pp 121-131.

Shehab, E. M. , Sharp, M. W., Supramaniam, L., and Spedding, T. A., "Enterprise resource planning an integrative review", **Business Process Management Journal**, (Vol.10 No. 4, 2004), p363

(15) Zeng, Y., "Risk Management for Enterprise Resource Planning System Implementations in Project- Based Firms", Ph.D. thesis published,2010,PP67.

(١٦) حماد، طارق عبدالعال وصالح، سيد عبد الفتاح، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، (القاهرة: مطبعة أكتوبر الهندسية، بدون سنة نشر)، ص ٩٦.

(17) Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Concepts No.2 **Qualitative Characteristic of Accounting Information**, May 1980,3-20

(١٨) محمود، محمود عبد الفتاح، "دراسة العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات والاستثمار العقاري"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، (العدد الثالث، ٢٠١٢)، ص ٦٣.

(١٩) عبيد، إبراهيم السيد، "دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال: دراسة نظرية ومبادئ على السوق المصري"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (العدد السبعون، الجزء الأول، ٢٠٠٨)، ص ٢٤٥.

(٢٠) عوض، آمال محمد محمد، "تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، (العدد الثاني، ٢٠١١)، ص ٢٩.

(٢١) الرشيدى، ممدوح صادق محمد، "دراسة تحليلية لأساليب جودة التقارير المالية"، **مجلة البحث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، (العدد الثاني المجلد ٢٦، ٢٠١٢)، ص ٦٨.

(٢٢) حماد، طارق عبد العال، **الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٠)، ص ٦٤٠-٦٤٨.